

قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٣
بشأن تحويل بعض موظفي قطر للبتروول
صفة مأموري الضبط القضائي

النائب العام،

بعد الإطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٠ بإلغاء بلدية مسيعد،
وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠٠٤ بشأن حماية منشآت النفط والغاز البحرية،
وعلى القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون العقوبات وتعديلاته، وبخاصة على المواد
(٢٣٣، ٣٢٤، ٢٣٧، ٢٤٥) منه،
وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وبخاصة على المادة
رقم (٢٧) منه،
وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الصلح في الجرائم المنصوص عليها في القوانين
البلدية،
وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول
مجلس التعاون الخليج العربية،

وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن استغلال الثروات الطبيعية ومواردها،
وعلى المرسوم بقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بشأن إنشاء قطر للبترول
وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ بشأن المحافظة على الثروة
البتروولية وتعديلاته،

وعلى القرار الاميري رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٩ بالهيكل التنظيمي لوزارة البلدية
والتخطيط العمراني،

وعلى المرسوم رقم (٥٩) لسنة ١٩٨٩ بالترخيص لقطر للبترول بالارتفاع
بأراضي المنطقة الصناعية بأمسييد وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٤ بمنح امتياز لقطر للبترول بالارتفاع
بأراضي ومرافق منطقة رأس لفان ، وتعديلاته،

وعلى المرسوم رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٥ بالترخيص لقطر للبترول بالارتفاع
بأراضي ومرافق منطقة دخان،

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٠ بتعديل تنظيم بعض الوحدات
الإدارية التي تتألف منها البلدية والتخطيط العمراني وتعيين اختصاصاتها،

وعلى قرار النائب العام رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل بعض موظفي قطر للبترول صفة
مأموري الضبط القضائي،

وعلى قرار النائب العام رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تحويل بعض موظفي قطر للبترول
صفة مأموري الضبط القضائي وإغائها للبعض الآخر،

وعلى قرار النائب العام رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن تحويل بعض موظفي قطر للبترول
صفة مأموري الضبط القضائي وإغائها للبعض الآخر،

وعلى اقتراح وزير الطاقة والصناعة ، رئيس مجلس إدارة قطر للبترول.

قرر الآتي:-

المادة (١)

يكون لموظفي قطر للبترول التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي وإثبات الجرائم التي
تقع بالمخالفة لأحكام مواد قانون العقوبات المشار إليها والقوانين المشار إليها والقرارات
المنفذة لها في حدود مناطق امتياز وانتفاع قطر للبترول وهم:

رقم البطاقة الشخصية	الاسم	رقم
	أحمد عبدربه علي عبدالله العجي	١
	سعيد فرج مرزوق فرج عبدالله	٢
	بدر حسين عبدالله ناصر تر كتر	٣
	نبيل عبدالله علي خاطر	٤
	خلف محمد علي محمد البوعينين	٥
	عبدالله فهد محمد علي خاطر	٦
	محمد عبدالله محمد العبدالجبار	٧
	علي عبدالله محمد مفتاح صقر	٨
	جابر عبدالهادي محمد آل جهيم المري	٩
	خالد سالم سعد الركيب الهاجري	١٠

المادة (٢)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

د. علي بن فطيس المري
النائب العام

صدر بتاريخ: ١٦ / ٤ / ١٤٣٤ هـ
لموافق: ٢٦ / ٢ / ٢٠١٣ م